نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

أسعار النفط المنخفضة والصراعات الدائرة عبء على الآفاق المتوقعة للشرق الأوسط

نشرة الصندوق الإلكترونية

٢١ أكتوبر ٢٠١٥

مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن، أحد بلدان المنطقة التي يقع عليها تأثير اقتصادي عميق من جراء الصراعات الإقليمية (الصورة: Jamal Nasrallah/EPA/Newscom)

- ستشهد المنطقة نموا محدودا هذا العام، وسط أجواء متصاعدة من عدم اليقين
- البلدان المصدرة للنفط تواجه تحديا ماليا وتحتاج إلى تنويع اقتصاداتها على المدى المتوسط
- البلدان المستوردة للنفط تحقق مكاسب، ولكن عليها اغتنام فرصة أسعار النفط المنخفضة لإجراء الإصلاحات اللازمة

لا يزال النمو منخفضا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ككل، بسبب الصراعات الإقليمية التي تزداد اتساعا وعمقا، إلى جانب انخفاض أسعار النفط، حسب آخر تقييم أصدره الصندوق عن المنطقة.

ويتوقع تقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى* الصادر عن الصندوق في ٢١ أكتوبر الجاري أن يكون النمو محدودا هذا العام بمعدل ٢,٥%. غير أن النشاط الاقتصادي يمكن أن ينتعش مسجلا ٤% في العام القادم إذا قلت الصراعات الإقليمية وتم تخفيف العقوبات على إيران، حسبما ورد في التقرير (راجع الجدول).

ويؤكد التقرير إن الظروف الحالية في المنطقة تجعل تنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن النفط مطلبا أكثر إلحاحا، حيث أنه من المرجح أن تظل أسعار النفط منخفضة.

وفي هذا الصدد، صرح السيد مسعود أحمد، مدير عام إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أثناء فعالية إطلاق التقرير في دبي، بأن "تحقيق الاستمرارية المالية على المدى المتوسط سيمثل تحديا كبيرا نظرا لضرورة إيجاد وظائف لأكثر من ١٠ ملايين نسمة من المنتظر أن يسعوا للحصول على فرص عمل بحلول عام ٢٠٢٠ في بلدان المنطقة المصدرة للنفط."

نمو منخفض

سوف تظل معدلات النمو في الشرق الأوسط محدودة في العام الحالي، إزاء خلفية من الصراعات التي تزداد عمقا، وانخفاض أسعار النفط، وأجواء عدم اليقين المتصاعدة.

(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير %)

		توقعات	
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	٢,٧	٢,٥	٣,٩
البلدان المصدرة للنفط [٢]	٢,٦	١,٨	٣,٨
النمو النفطي	١,٤	١,٢	٧,٧
النمو غير النفطي	٣,٧	١,٣	٣,٣
مجلس التعاون الخليجي	٣,٤	٣,٣	٢,٨
النمو النفطي	١,٣	٢,٩	١,٤
النمو غير النفطي	٥,٥	٣,٨	٣,٨
البلدان المستوردة للنفط [٣]	٢,٩	٣,٩	٤,١
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [١]	٢,٦	٢,٣	٣,٨
بلدان التحول العربي (ما عدا ليبيا)[٤]	٢,١	٢,٤	٤,٤

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] تستبعد من البيانات الجمهورية العربية السورية.

[٢] الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

[٣] أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس.

[٤] مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن.

الصراعات تزداد عمقا

وقال السيد أحمد إن هناك عاملين يشكلان آفاق المنطقة.

أولا، الصراعات التي تزداد اتساعا وعمقا، مما يكبد المنطقة خسائر فادحة في الأرواح بالإضافة إلى تأثيرها على النشاط الاقتصادي. فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي في سوريا بما يتراوح بين ٤٥ و ٦٠% منذ بداية الصراع، بينما هبط في اليمن بما يقارب ٣٠% في العام الماضي.

وقد أسفرت هذه الصراعات عن أعداد غفيرة من النازحين واللاجئين على نطاق غير مشهود منذ أوائل التسعينات. وقال السيد أحمد إن البلدان المضيفة للاجئين وقعت عليها ضغوط اقتصادية واجتماعية وسياسية حادة. ولهذه الصراعات تداعيات عابرة للحدود، بما في ذلك نكسات الأنشطة التجارية والسياحية وتدهور الأوضاع الأمنية وتراجُع ثقة المستثمرين.

ودعا السيد أحمد إلى "تضافر الجهود" من جانب المجتمع الدولي لمساعدة اللاجئين وتحقيق الاستقرار في البلدان المتأثرة، مع تقديم تمويل إضافي للبلدان المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين.

عدم اليقين يكتنف الآفاق المتوقعة للبلدان المصدرة للنفط

أما العامل الثاني الذي يشكل آفاق المنطقة فهو هبوط أسعار النفط الذي يرى العديد من الخبراء حاليا أنه لن يتغير في المستقبل المنظور.

وفي هذا السياق، صرح السيد أحمد للصحفيين بأن "هبوط الأسعار أدى إلى خسائر فادحة في إيرادات التصدير لدى البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، بما يصل إلى ٣٦٠ مليار دولار أمريكي للعام الحالي فقط". وبينما تستعين بلدان كثيرة باحتياطياتها الوقائية التي توفرها المالية العامة وتبدأ في ضبط أوضاع ميزانياتها العامة، لا يزال من المتوقع أن يصل عجز المالية العامة إلى نحو ١٣% هذا العام في البلدان المصدرة للنفط (راجع الرسم البياني ١).

الرسم البياني ١

تدهور حاد

أدى تراجع أسعار النفط إلى تدهور حاد في أرصدة المالية العامة لدى البلدان المصدرة للنفط، ولا سيما في الخليج.

(رصيد المالية العامة، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

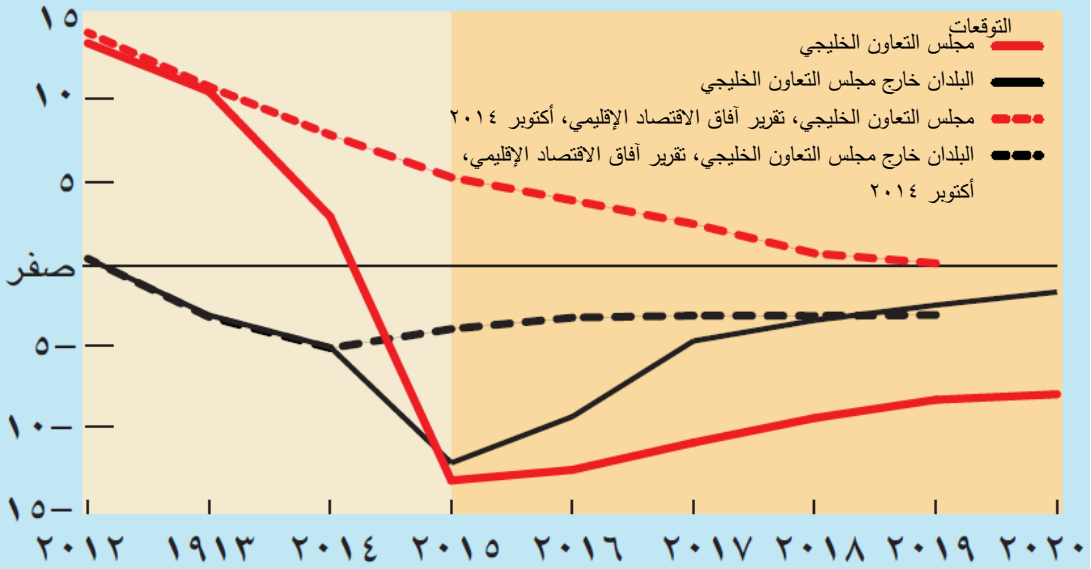

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: دول مجلس التعاون الخليجي هي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وعلى المدى المتوسط، يُلاحَظ أن إرساء أوضاع المالية العامة على مسار أقوى سيتطلب بذل الجهود لترشيد الإنفاق وإصلاح تسعير الطاقة وتوسيع نطاق المصادر التي تستمد منها الإيرادات غير النفطية.

وأكد السيد أحمد أن "مفتاح مواجهة التحدي الذي يفرضه استيعاب الملايين الجديدة الداخلة إلى سوق العمل في السنوات القليلة القادمة هو التعجيل بتنويع النشاط الاقتصادي عن طريق خلق الحوافز أمام الشركات الخاصة لكي تتوسع في الأنشطة غير القائمة على الإنفاق الحكومي أو النفط."

انتعاش النمو في البلدان المستوردة للنفط

ويتوقع التقرير أن تشهد بلدان المنطقة المستوردة للنفط انتعاشا في النمو بمتوسط قدره ٤% تقريبا في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (راجع الرسم البياني ٢). وقد كان انخفاض أسعار النفط مكسبا غير متوقع، وكان للتقدم في تنفيذ الإصلاحات ودفع عجلة التحول السياسي وتحسن النمو في منطقة اليورو أدوار مهمة في هذا الصدد أيضا. ولكن الصورة ليست كلها وردية، حيث يقع تأثير عميق على بعض البلدان المستوردة للنفط (مثل لبنان والأردن وتونس) من جراء احتدام الصراعات الإقليمية التي تطغى تداعياتها السلبية على الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط.

الرسم البياني ٢

تحسين آفاق الاقتصاد على المدى الطويل

بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، سوف تؤدي إصلاحات نظام الدعم وأسعار النفط المنخفضة إلى توفير الحيز اللازم للإنفاق الداعم للنمو.

(التغير في عناصر الإنفاق، % من إجمالي الناتج المحلي)

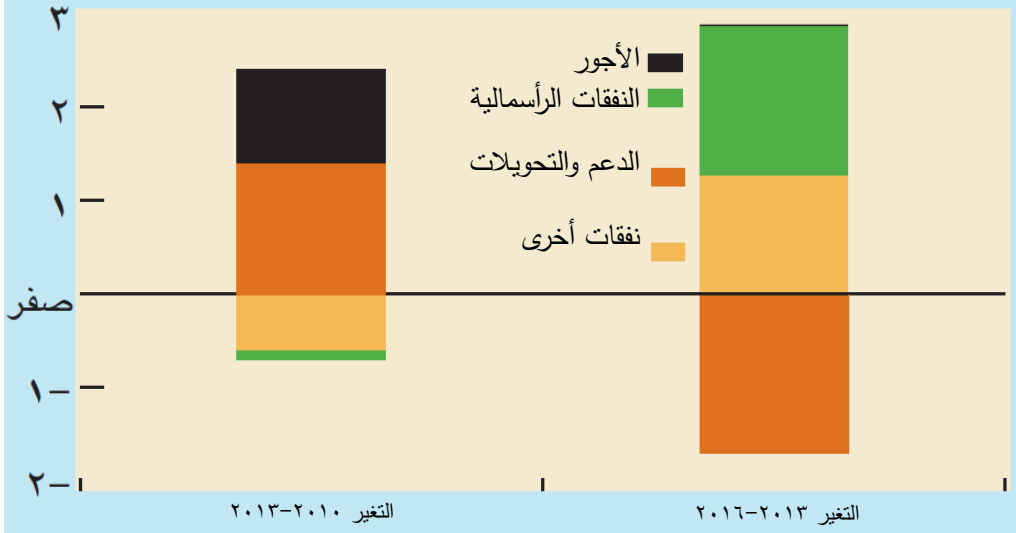

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشمل أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس.

وبالإضافة إلى ذلك، صرح السيد أحمد للصحفيين بأن هناك مخاطر تحيط بالآفاق المتوقعة لهذه المجموعة من البلدان. فتباطؤ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض تحويلات العاملين؛ ومن المرجح أن ترتفع تكاليف الاقتراض – ويزيد الإعراض عن تحمل المخاطر – مع زيادة نقص السيولة في الأسواق العالمية والإقليمية، بينما يمكن أن تتأثر الصادرات بالتباطؤ المرجح في الأسواق الصاعدة.

ويشير التقرير إلى أن معدلات النمو الحالية، رغم تصاعدها، لا تكفي لإحداث أثر ملموس على البطالة.

وهناك عدد من الخطوات التي يمكن أن تتخذها البلدان المستوردة للنفط حتى تغتنم فرصة انخفاض أسعار النفط لتقوية اقتصاداتها. وفي هذا السياق، قال السيد أحمد إن "تحسين آفاق الاقتصاد على نحو احتوائي وقابل للاستمرار سيتطلب زيادة الاستثمار العام وتنفيذ إصلاحات هيكلية لدفع عجلة النمو بقيادة القطاع الخاص، وخاصة في مجالات الحوكمة ومناخ الأعمال وأسواق العمل والحصول على التمويل."

وأخيرا، بالنسبة للتطورات المحيطة بجمهورية إيران الإسلامية، قال السيد أحمد: "مع تخفيف العقوبات الدولية، حدث تحسن كبير في آفاق الاقتصاد الإيراني، ومن المتوقع أن يستفيد الشركاء التجاريون من ثمار هذا التحسن من خلال زيادة التجارة والاستثمار. ويمكن أن يصل النمو في إيران إلى ٤% على المدى المتوسط، أو أعلى من ذلك إذا كان تخفيف العقوبات مصحوبا بإصلاحات اقتصادية داخلية لضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز النمو الاحتوائي."

روابط ذات صلة:

طالع التقرير

آفاق الاقتصاد العالمي

تقييم الصندوق لتطورات أسعار النفط

تقييم الصندوق للتطورات في إيران